واقع وآفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر

أ.د. محمد حشماوي أ. سليمان زواري فرحات

مدير المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ملخص

يتلخص مضمون هذه الدراسة في ابراز مكانة تنافسية قطاع السياحة بالجزائر على المستوى العالمي من خلال دراسة الوضع الراهن والمستقبلي لهذا القطاع ومقارنته بالدول المجاورة والدول الرائدة، وعليه قسمنا دراستنا إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولا: ماهية التنافسية السياحية وأهمية الصناعة السياحية على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: واقع قطاع السياحة بالجزائر.

ثالثا: واقع تنافسية قطاع السياحة بالجزائر.

Abstract

Boils down to the content of this study is to highlight the competitive position the tourism sector in Algeria at the global level, through the study of the current situation and the future of this sector and compared to neighboring countries and leading countries, and it divided the study into three main themes:

First: the competitive nature of tourism and the importance of the tourism industry on the Algerian economy.

Second: the reality of the tourism sector in Algeria.

Third: the reality of a competitive tourism sector in Algeria.

تمهيد

أصبحت التنافسية ضرورة ملحة لجميع الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وفي جميع قطاعاتها الاقتصادية، ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع السياحة، والذي تمتلك فيه الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص ميزة نسبية. إن الجزائر تزخر بموارد طبيعية وبشرية ومادية كبيرة، كما أن الصناعة السياحية على الرغم من حاجتها للتكنولوجيا المتطورة بهدف تقوية المركز التنافسي للقطاع مقارنة بقطاع السياحة للدول المنافسة، إلا أن هذه التكنولوجيا ليست بالدرجة العالية الدقة التي تستخدم في بعض الصناعات التحويلية (كالصناعات الالكترونية مثلا)، مما يسمح للجزائر والدول النامية بشكل عام بمواكبة التطور الحاصل في مجال الصناعة السياحية من خلال اتباع استراتيجيات اجتذاب هذه التكنولوجيا للقطاع السياحي والنهوض به، فكل هذه العوامل ليست ببعيدة المنال عند الجزائر، خصوصا وأن هذه الأخيرة اتخذت ما يعرف بـ "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" (SDAT 2025)، والذي تبنته وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، ما يجعلنا نتطلع إلى تطوير والارتقاء بهذا القطاع، وتحويل البلاد إلى قطب سياحي على الأقل على المستوى الإقليمي، ولا يحدث هذا إلا من خلال تقوية المركز التنافسي لقطاع السياحة.

إن النهوض بالصناعة السياحية، يساعد على تخفيض معدلات البطالة، نظرًا لما يعرف عند هذه الصناعة بأنها كثيفة استخدام اليد العاملة، كما تسمح بخلق بعض التنوع الاقتصادي، والتقليل من حدّة تابعية الاقتصاد تجاه الصناعة الاستخراجية (قطاع المحروقات)، خصوصًا وأن هناك بعض التجارب العربية الناجحة، من بينها الإمارات العربية المتحدة، والذي يحتل فيها قطاع المحروقات الحصة الأكبر من مجمل مساهمات القطاعات الأخرى في الناتج المحلى الإجمالي، وهي الآن تحتل مراكز متقدمة في تصنيف مؤشر التنافسية العالمية للسياحة والسفر، وأصبحت مقصدًا وقطبًا لجميع السياح من جميع أنحاء العالم.

من هذا المنطلق جاءت إشكالية الدراسة في الآتي:

ما المكانة التي يحتلها القطاع السياحي الجزائري في ظل مؤشرات التنافسية العالمية ؟

أولا: ماهية التنافسية السياحية وواقع قطاع السياحة الجزائرية

سوف نتناول في هذه النقطة مفهوم التنافسية السياحية، ولكن قبل التطرق إلى مفهوم التنافسية السياحية، كان واجب علينا التطرق إلى مفهوم التنافسية بشكل عام، خصوصا وأن العديد من المفكرين تطرق إلي التنافسية، ولم يتم الوصول إلى إعطاء تعريف محدد، فمفهوم التنافسية واسع ولم يعد يقتصر على الشركات لكي تبقى وتستمر، أو الأفراد ليحضوا بفرص عمل، بل باتت ضرورة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها، ويختلف مفهوم تنافسية باختلاف محل الدراسة فيما إذا كان على مستوى الشركة أو قطاع أو الدولة. وبعد ذلك سوف نتناول مؤشرات قياس التنافسية السياحية، ومن ثم نشير إلى أهمية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

أ) مفهوم التنافسية والتنافسية السياحية: مفهوم التنافسية والتنافسية السياحية نتطرق إليها فيما يلي:

أ-1) مفهوم التنافسية على مستوى الدولة: تعريف المعهد الدولي للتنمية والإدارة (2003): التنافسية هي جزء من اقتصاد المعرفة الذي يحلل الوقائع والسياسات والتي تحدد قدرة الدولة على إيجاد بيئة مناسبة والحفاظ عليها، والتي تساعدها على توليد القيمة المضافة المستدامة لمؤسساتها وزيادة الازدهار لشعوبها[1].

ويعرفها معهد التنافسية الدولية: التنافسية هي قدرة الدولة على الإنتاج بشكل أكبر وأكثر كفاءة نسبيًا، وزيادة مبيعاتها من السلع المصنعة، والتحول نحو السلع عالية التقانة والتصنيع ذات القيمة المضافة العالية، وتحقيق دخل قومي أعلى للفرد، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ترتبط بمدى توفير الدولة لبيئة مناسبة. ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجد مزايا تنافسية تضاف إلى المزايا النسبية الموجودة. ويقصد بالكفاءة التكلفة الأقل من خلال تحسين الإنتاجية، وزيادة الجودة، وتحقيق الملاءمة بين الاحتياجات المحلية والعالمية بين المناطق المختلفة وعبر الزمن[2].

أ-2) مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع (فرع النشاط): يقصد بها قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والعالمية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، ومن ثم تتميز هذه الدولة في هذه الصناعة[3].

وتقاس تنافسية مستوى صناعة معينة أو النشاط الممارس من حيث تفوقه على الأنشطة الأخرى في المجالات التالية[4]: - الربحية الكلية للقطاع. - الميزان التجاري للقطاع.

- محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج.
- إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة لمنتجات على مستوى الصناعة.

أ-3) مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة (المنظمة): وتعرف التنافسية على صعيد المنظمة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحًا مستمرًا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال، والتكنولوجيا)[5].

إن تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة، هو قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، ويستطيع المشتري شراءها من جميع أنحاء العالم، مما يحقق نجاحًا مستمرًا للشركات على الصعيدين العالمي والمحلي، في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة[6].

أ-4) تعريف التنافسية السياحية: حسب تعريف منظمة السياحة العالمية، تعرف التنافسية السياحية على أنها الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين. وتعرف أيضًا بقدرة الدولة على توليد موارد وإمكانيات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية، من خلال دمج الأصول (الموارد الطبيعة) مع عملية التصنيع (كالبنية التحتية) ومن ثم تحويلها إلى نتائج اقتصادية[7]. تعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في الدولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما

يؤدي إلى تميز تلك الدول في هذا القطاع. وقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء المحلية أو الأجنبية، من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح[8].

ب) مؤشرات قياس التنافسية السياحية: يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي " World Economic Forum" ، بإصدار تقارير سنوية منذ 2007 حول تنافسية قطاع السياحة والسفر على مستوي العالمي لـ 139 دولة[*]، تعتمد هذه التقارير في تحليل تنافسية قطاع السياحة على أربعة عشر مؤشرًا تضم معظم العوامل التي تؤثر في تنافسية القطاع. يصنف التقرير السنوي للدول المشاركة بناء على معايير تنافسية قطاع السفر والسياحة، يضع لكل دولة نقاط من 1 إلى 6 في كل فرع محدد من فروع المعيار تعبر عن فاعلية القطاع، وتقسم هذه المعايير إلى ثلاثة معايير رئيسية (Sub indices) تحتوي على مجموعة من المؤشرات[9].

الشكل البياني رقم (01): معايير تنافسية السياحة والسفر

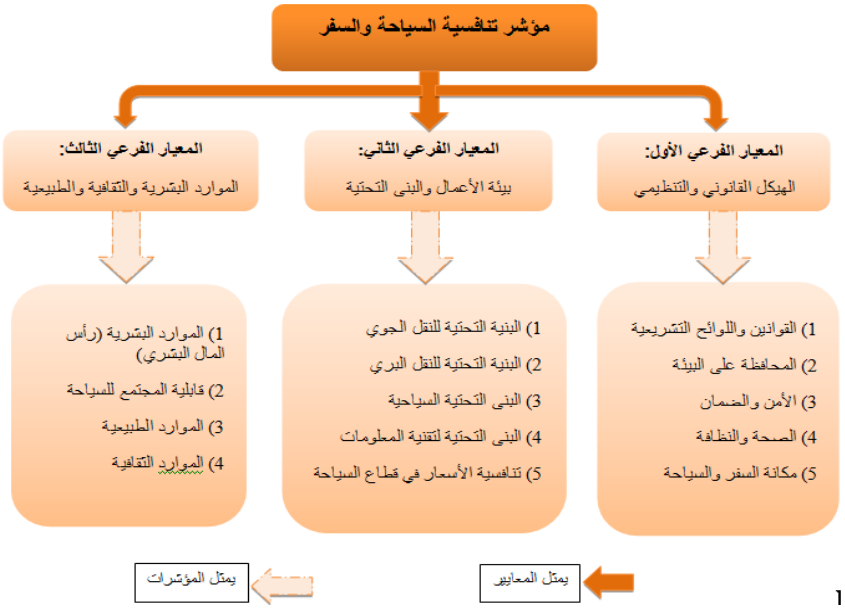

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي " The Africa Compétitivités Report 2011 ".

من الشكل البياني أعلاه يتضح أن قياس تنافسية قطاع السياحة، يتحدد بمؤشر تنافسية السياحة والسفر، وذلك من خلال المعايير الفرعية الثلاثة التالية:

المعيار الفرعي الأول (Subindex A): الهيكل التنظيمي والقانوني، ويتكون هذا المعيار من خمسة مؤشرات، تابعة للسياسات ذات الصلة و/أو تحت إشراف الحكومة، وهي كالتالي:

1 - القوانين واللوائح التشريعية.
2 - المحافظة على البيئة.
3 - الأمن والضمان.
4 - الصحة والنظافة.
5 - مكانة السفر والسياحة.

المعيار الفرعي الثاني (Subindex B): بيئة الأعمال والبنى التحتية، ويلتقط هذا المعيار بيئة الأعمال والبنية التحتية للاقتصاد ككل، ويضم بدوره خمسة مؤشرات وهي:

1 - البنية التحتية للنقل.
2 - البنية التحتية للنقل البري.
3 - البنية التحتية للسياحة.
4 - البني التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.
5 - تنافسية الاسعار في قطاع السياحة.

المعيار الفرعي الثالث (Subindex C): الموارد البشرية والثقافية والطبيعية، ويلتقط هذا المعيار أربعة مؤشرات تتعلق بثروات وموارد البلد الكلية، وهي:

1 - الموارد البشرية (رأس المال البشري).
2 - قابلية المجتمع للسياحة.

3 -الموارد الطبيعية.

4 -الموارد الثقافية.

وتعتمد التقارير تنافسية السياحة والسفر، في تحليلاتها لتنافسية قطاع السياحة للدول المشاركة، إلى نوعين رئيسين من البيانات، وهما[10]:

أ-1) البيانات الكمية (Quantitative Data): وهي تلك البيانات المتعلقة بأداء قطاع السياحة والسفر وقدرة القطاع على استخدام واستغلال التكنولوجيا الحديثة، وقد تم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال الهيئات الدولية مثل منظمة السياحة العالمية، ومجلس السياحة والسفر العالمي، إضافة إلى الحصول على بعض المعلومات من قبل كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، وكذلك النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

أ-2) البيانات النوعية (Qualitative Data): وهي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسوحات الميدانية التي يقوم بها المنتدى الاقتصادي العالمي الموجه لقياس آراء وملاحظات رجال الأعمال وصناع القرار في الدول المشاركة، ويتم اختيارهم بناءً على أسس تحدد من قبل المنتدى.

ج) أهمية الصناعة السياحة على الاقتصاد الجزائري: تكمن أهمية السياحة من خلال ما تحققه من منافع على مستوى الاقتصادي الوطني، ويمكن ذكر أهم هذه المنافع في التالي[11]:

1- تساهم السياحة في تشغيل عدد كبير ومكثف لليد العاملة لمناصب شغل مباشرة (كالفنادق والمطاعم ووكالات السفر)، ومناصب غير مباشرة في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي (كالصناعات التقليدية والزراعة)، مناصب للعمالة المحفزة (كالعمالة التي تتولد نتيجة للإنفاق السياحي).

2- تشكل السياحة أحد العناصر الأساسية لأية سياسة للتهيئة الجهوية والتنمية المحلية للإقليم، من خلال مساهمتها في الحفاظ على الموارد المادية وغير المادية.

3- تساعد على تثبيت السكان والحد من الهجرات والنزوح السكاني، خاصة من داخل البلاد نحو الساحل، كما تشكل من جهة أخرى فرصة ثمينة لدفع الحركيات الاقتصادية الإقليمية.

4- تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل القومي من خلال مشاركتها في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية، وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، المدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، فروقات تحويل العملة الإنفاق اليومي للسياح على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة[12].

5- تساعد على تحسين صورة البلاد، مما ينعكس ايجابيًا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

6- تلعب السياحة دورًا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، من خلال تقديمها منتجًا سياحيًا تصديريًا جديدًا منافسا، حيث أنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع والخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التمتع بوفرات اقتصادية، وبالتالي يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات[13]؛

7- تعمل السياحة على نقل التقنية حيث تساهم السياحة – خاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار (أو المشاركة) في المشاريع السياحية- في نقل التقنية سواء كانت في صورة معارف ومهارات أم بصورة الآلات ومعدات، كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية وتحسينها وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم الخدمات والسلع السياحية وبيعها[14].

ثانيا: واقع قطاع السياحة في الجزائر

سوف نتطرق إلى واقع قطاع السياحة في الجزائر من خلال ابراز الإمكانيات السياحية المتاحة، وإلى الوضع الراهن لبعض المشاريع المنجزة والقيد الانجاز التي تدخل ضمن ترقية قطاع السياحة بالجزائر، وذلك من خلال التقسيم التالي:

أ) الإمكانيات السياحية المتاحة للجزائر: تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة في مجال السياحة من إمكانيات طبيعية وبشرية ومادية وخدماتية، ما يجعل منها بلدًا مستقطبا للسياح من جميع أنحاء العالم، كما تساعدها هذه الإمكانيات من خلق تنوع سياحي من سياحة ساحلية، وسياحة صحراوية، جبلية، علاجية، ثقافية وغيرها من أنواع السياحة، ومن بين هذه الإمكانيات نذكرها في الآتي[15]:

1- الموقع الاستراتيجي للجزائر –شمال افريقيا-، وتقدر مساحتها بـ 2.381.741 كلم^2، ولها حدود طويلة تقدر بـ 6000 كلم لسبعة دول افريقية، من هذه البلدان من لها قاعدة متينة وصلبة فيما يتعلق

بإحداث تنمية سياحية متواصلة ومستقرة؛ كتونس والمغرب ، حيث مساهمة قطاع السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مرتفعة في هذان البلدان.

2- تتمتع بشريط ساحلي طوله 1200 كلم، وجنوب يتميز هو الآخر بصحراء تقدر مساحتها بما يقارب 2 مليون كلم^2.

3- تتوفر على خمسة أنظمة بيئية غنية ذات طبيعة مختلفة: الساحل، السهوب، الجبال، نظام الواحات، والنظام الصحراوي، مما يخلق تنوع بيولوجي يتوفر على مناظر ذات نوعية عالية[16].

4- كما تتشكل تضاريس الجزائر من السلسلة الساحلية للتل، الهضاب العليا، والسلسة الجبلية للأطلس الصحراوي[17].

- تتمتع الجزائر بمناخ متوسطي، حيث سطوع الشمس لا يفارقها طيلة السنة مما يجعل فصل الشتاء فيها يتميز بنوع من الدفء الطبيعي.

5- تمتلك الجزائر أكثر من 200 نقطة للحمامات المعدنية غير مثمنة بما فيه الكفاية[18]، صنفت حسب طبيعتها الفيزيائية والكيميائية على النحو التالي:

- 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية.
- 55 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.
- 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

6- الجزائر محظوظة بامتلاكها لتراث فريد ذي قيمة استثنائية متمثل في جنوب الصحراء "مناطق الجنوب" أرض الأحلام ذات التنوع الكبير والطابع الفريد بدون منافس، يتعين احترامه وجعل منه رمزًا للسياحة الجزائرية؛

7- تحتوي الجزائر على عدد لا بأس به من المتاحف الكبيرة مثل: المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة (أقدم متحف بالجزائر)، ومتحف باردو الوطني بالعاصمة، والمتحف الوطني زبانة بوهران، والمتحف الوطني للفنون الشعبية بالقصبة، ومتحف تيمقاد بباتنة وغيرها من المتاحف.

8- تشكل الخصائص الطبيعية للجزائر وتراثها الثقافي والتاريخي والحضاري أرضية صلبة لجملة من النشاطات السياحية، يمكن تحديدها على النحو التالي: (السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، سياحة

استجماميه علاجية، سياحة ثقافية ورياضية، سياحة صحراوية، سياحة الصيد بمختلف أنواعه)؛ هذا ما يسمح بمزاولة النشاط السياحي طيلة أيام السنة.

9- تتوفر الجزائر على تراث مادي وروحي غني وعلى مواقع استثنائية: تاريخية وأثرية (مواقع تعود للعصر الحجري، العصر القرطاجي، الروماني، البيزنطي، الإسلامي)، وعلى العموم فهذا التراث لا يزال ضعيف الاستغلال والتثمين. (انظر الملحقين 1 و 2)

ب) حالة المشاريع السياحية المنجزة والقيد الإنجاز بالجزائر: يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025" الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر من أجل تحويل الجزائر إلى بلد سياحي آفاق 2025، فهو يُعلن على نظرة الدولة بالنسبة للتنمية السياحية في مختلف الآفاق، على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة. ويعتبر " SDAT 2025" جزءًا لا يتجزأ من المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم "SNAT 2025"، الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، الدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

وعليه تقع الأنشطة السياحية العريضة بامتياز في مفترق عدة قطاعات وتستفيد بصفة مباشرة من انعكاسات هذه البرامج، وخاصة جراء إنجاز هياكل ومشاريع كبرى وخاصة في ميدان النقل (الطريق السيار، السكك الحديدية، المطارات والموانئ) الري والطاقة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC)، يمكن أن نذكر بعض من هذه المشاريع التي منها ما تم استكماله والآخر انطلق فيه والبعض الآخر بصدد الانطلاق، وهو كما يلي[19]:

ب-1) الورشات الكبرى للتجهيزات العمومية:

- الطريق السيار شرق-غرب ومداخله.
- عصرنة خط السكة الحديدة شرق-غرب والخطوط ذات السرعة الكبيرة (LGV).
- ميترو الجزائر.
- طريق الساحل ومداخل الشمال-الجنوب.

- طريق الهضاب العليا.
- تراموای الجزائر، وهران قسنطينة.
- الخط الطاقوي.

ب-2) الورشات الكبرى للمنطقة الشمالية الشرقية:

- سد بني هارون بالنسبة لمنطقة قسنطينة.
- مركب الري سطيف- الحضنة.
- ورشات الري الكبرى لمنطقة شمال الوسط.
- تجنيد موارد الماء في منطقة الشمال الغربي.
- تحويل مياه مناطق الشمال نحو الهضاب العليا.
- تحويل مياه الصحراء الجنوبية نحو مناطق الهضاب العليا.
- محطات تحلية مياه البحر ومحطات التطهير.

ب-3) الورشات الكبرى للطاقة:

- المشروع العملاق للمحطة الكهربائية حجرة النورس.
- محطة الحامة (الجزائر).

خط الغالسي (GALSI).

- ميدغاز (أنبوب الغاز المتوسطي).

ب-4) الورشات الكبرى لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC):

- مضاعفة نقاط الدخول إلى الانترنت حول مجمل التراب الوطني.
- إقامة شبكة حكومية للأنترنت.
- إدخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انجاز برنامج للتكوين النوعي على تكنولوجيات الاعلام والاتصال (TIC).

- اطلاق مشروع "حزمة" شمال جنوب (BACK BONE).
- تطوير وتنمية حظيرة الاعلام الآلي.
- تكثيف شبكة الهاتف.

ب-5) الورشات الكبرى لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة:

- تحويل أربعة تجمعات سكانية كبرى إلى عواصم: الجزائر، وهران ، قسنطينة، عنابة.
- إطلاق خمسة مدن تكنولوجية وعلمية، خمسة مدن جديدة هي سيدي عبد الله، بوينان، بوغزول، المنيعة، حاسي مسعود.
- إطلاق حظائر وطنية ومناطق محمية.
- تهيئة حظائر الطاسيلي والهقار.
- إطلاق حظائر دنيا الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة وحظيرة الواحات.
- الشروع في أعمال إزالة التلوث الصناعي.
- حماية وتثمين الساحل، نظام الواحات، السهوب.

أعلنت الجزائر في اطار " SDAT 2025" انطلاق مشاريع الاستثمارات السياحية ذات الأولوية 2008-2015، تشارك في انجازه جميع الجهات المعنية من الدولة، الجماعات المحلية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) ومهنيي القطاع العمومي والخاص ونظام التربية ومجمل القطاعات الاقتصادية وكذلك الجمعيات. ومن مشاريع هذه الفترة المنطلق فيها أو بصدد الانطلاق نجد:

جدول رقم (01): فنادق أطلقت أو بصدد الشروع فيها

نوع الفنادق	فنادق الشبكة(*)	فنادق فخمة(**)	فنادق معيارية(***)	المجموع
عدد الفنادق	11	5	204	**220**
عدد الأسرّة (سرير)	3697	1354	20355	**25406**

(*): كفندق أكور-مهري بقسنطينة بـ 640 سرير.

(**): كفندق سمارة بقسنطينة بـ 406 سرير.

(***): فنادق خاصة المتواجدة مثلا بقسنطينة.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة، الكتاب 5: المشاريع ذات الأولوية السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س SDAT 2025"، الجزائر، جانفي 2008، ص 06.

جدول رقم (02): إطلاق 80 مشروع سياحي في ستة أقطاب سياحية للامتياز(*)

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
شمال غرب	18
جنوب غرب (الواحات)	04
الجنوب الكبير (توات– القرارة)	02
الجنوب الكبير (الأهقار)	01
الجنوب الكبير (الطاسيلي)	00
المجمـــــوع	**80**

(*): هناك سبعة أقطاب سياحية للامتياز "POT" بالجزائر، والمقصود بالقطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة، مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدرارات السياحية، في تعاون في مشروع التنمية الاقليمية.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة، الكتاب 5: المشاريع ذات الأولوية السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س SDAT 2025"، الجزائر، جانفي 2008، ص 06.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الدولة ركزت اهتمامها في إنشاء وتهيئة المناطق الشمالية خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2015 بهدف الارتقاء بهذه المنطقة، فهي تمثل الواجهة الأمامية للبلاد، أي أن الجزائر مهتمة حاليا بالسياحة الساحلية والسياحة التلية، وما يبرز هذا الاهتمام للمنطقة الشمالية عدد المشاريع لكل منطقة، حيث استحوذت الأقطاب الشمالية (شرق، وسط، غرب) على 73 مشروع مقابل 7 مشاريع للأقطاب الجنوبية؛ وينتظر أن توفر هذه المشاريع في مجملها على 5986 سرير و 8000 منصب عمل.

ثالثا: واقع تنافسية قطاع السياحة بالجزائر

أشار التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2011، والذي يعتمد في تصنيفه على مؤشر تنافسية السياحة والسفر، احتلال الجزائر المرتبة 113 عالميا من بين 139 دولة وبـ 3.4 نقطة من أصل 6 نقاط، محسنة بذلك ترتيبها العالمي برتبتين عن سنة 2009 بعدما احتلت المرتبة 115 من أصل 133 دولة، خصوصا بانضمام ستة دول جديدة للمؤشر. غير أن الجزائر بترتيبها هذا لازالت بعيدة عن المركز التنافسي، ليس فقط على مستوى العالمي بل حتي على مستوي الإقليمي، المرتبة 16 إفريقيًا من بين 35 دولة إفريقية ، أما على صعيد الدول العربية لشمال افريقيا فجاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة قبل ليبيا (المرتبة 124)، وبعد كل من تونس(المرتبة 47) ومصر(المرتبة 75) والمغرب (المرتبة 78)[20].

وللوقوف أكثر على مؤشر تنافسية قطاع السياحة بالجزائر نتناول الجدول رقم (03)، الذي يوضح لنا تفصيل جميع مؤشرات تنافسية السياحة والسفر مع أخذ تونس كدولة مقارنة بحكم مركزها التنافسي بالمنطقة –جذب السياح الأجانب لها–، كما أن لها جاذبية حتى السياح المحليين – من الجزائر إلى تونس–.

جدول رقم (03): المكونات التفصيلية لمؤشرات تنافسية قطاع السياحة بالجزائر وتونس بحسب الرتبة والنقاط

المعيار / الدولة		الجزائر		تونس	
		الترتيب(*)	**النقاط**(**)	**الترتيب**	**النقاط**
المعيار الفرعي الأول(Subindex A): الهيكل القانوني والتنظيمي		**112**	**3.9**	**31**	**5.2**
المؤشرات	القوانين واللوائح التشريعية	118	3.7	23	5.0
	المحافظة على البيئة	120	4.0	18	5.3
	الأمن والضمان	95	4.4	56	5.1
	الصحة والنظافة	84	4.2	79	4.4
	مكانة السفر والسياحة	130	3.1	8	6.0
المعيار الفرعي الثاني(Subindex B): بيئة الأعمال والبنى التحتية		**110**	**2.9**	**54**	**4.0**
المؤشرات	البنية التحتية للنقل الجوي	103	2.4	65	3.2
	البنية التحتية للنقل البحري	105	3.0	48	4.2
	البنى التحتية السياحية	122	1.7	51	4.5
	البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات	107	2.3	76	3.0
	تنافسية الأسعار في قطاع السياحة	35	5.0	9	5.3
المعيار الفرعي الثالث (Subindex C): الموارد البشرية والثقافية والطبيعية		**116**	**3.4**	**59**	**3.9**
المؤشرات	الموارد البشرية (رأس المال البشري)	91	4.6	27	5.4
	قابلية المجتمع للسياحة	129	4.0	19	5.3
	الموارد الطبيعية	99	2.6	95	2.6
	الموارد الثقافية	72	2.2	69	2.4

(*): عدد الدول المشاركة بحسب الترتيب 139 دولة منها 35 دولة إفريقية.

(**): – النقطة الكاملة لكل مؤشر هي 6 نقاط.

– المجموع النقاط الموزونة =$\sum$ نقاط مؤشرات التابعة لكل معيار فرعي÷ عدد المؤشرات المعيار فرعي.

المصدر: من اعداد الباحثين، بناءًا على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "The Africa Competitiveness Report 2011 ".

يوضح الجدول رقم (03) موقع الصناعة السياحية بالجزائر من مؤشر تنافسية السياحة والسفر، من خلال عرضه لرتبة والتنقيط المفصل للمؤشرات الأربعة عشر (14)، والتي من خلالها يمكن الحكم على الموقع التنافسي للسياحة الجزائرية، بتقسيم كل مجموعة من المؤشرات بحسب المعيار التابعة له، وذلك من خلال:

أ) **المعيار الفرعي الأول**: الهيكل القانوني والتنظيمي

احتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا، وبمجموع النقاط الموزونة 3.9 نقطة من أصل 6 نقاط، والمرتبة 15 إفريقيًا، و المرتبة 4 بمنطقة شمال إفريقيا[21]، وهو مركز ضعيف على الرغم من التنقيط لفوق المتوسط المتحصل عليه، إلا أن هذا المعيار هنالك العديد من الدول متقدمة فيه، ما جعل الجزائر تحتل هذه المرتبة الضعيفة على سلم التصنيف العالمي لدول المشاركة، فتونس الدولة المقارنة احتلت المرتبة 31 وبـ 5.2 نقطة، وهو مركز جيد ومنافس تستطيع من خلاله استقطاب السياح من جميع أنحاء العالم.

وما يلاحظ في هذا المعيار أن سبب التراجع الأساسي لقطاع السياحة الجزائرية، يكمن في ضعف المكانة التي توليها الدولة لقطاع السياحة (المرتبة 130)، واللامبالاة بالمحافظة على البيئة (120)، وإلى ضعف القوانين واللوائح التشريعية المشجعة للسياحة (المرتبة 118)، وإلى توفير الأمن والاستقرار(المرتبة 95)، فهذا الضعف في مؤشرات الهيكل القانوني والتنظيمي لم نشهده بالنسبة لتونس عدا مؤشر النظافة المتأخر نسبيًا.

ب) **المعيار الفرعي الثاني**: بيئة الأعمال والبنية التحتية

حتى هذا المعيار ليس بعيدا في ترتيبه عن المعيار الفرعي الأول حيث احتلت الجزائر المرتبة 110 عالميًا بـ 2.9 نقطة، والأكثر من هذا أنها احتلت المرتبة الأخيرة لدول شمال إفريقيا أما على الصعيد الإفريقي فحافظت على نفس الترتيب المسجل سابقًا (المرتبة 15). على العموم فإن بيئة الأعمال والبنى التحتية بالجزائر لازالت تعاني التأخر والضعف على الرغم من إقدام الجزائر على تنفيذ مشاريع ضخمة للبنية التحتية على مختلف الأصعدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة " SDAT 2025"

والمذكورة سابقًا، إلا أن البعض من هذه المشاريع مازال لم يكتمل نهائيًا، والبعض الآخر بصدد الانطلاق فيه، ويحسب للدولة أنها أنهت بعض المشاريع كالطريق السيار شرق-غرب ولم يتبق منه سوى بعض الطرق المتفرعة منه، وعليه فنحن نأمل أن تتحسن مؤشرات هذا المعيار بانتهاء إتمام المشاريع المعلنة في "SDAT 2025"، والمتعلقة بآفاق 2015 (الآفاق متوسط المدى)، وآفاق 2025 (آفاق طويلة المدى).

أما على مستوى الدولة المقارنة، فالجزائر ليست في مركز تنافسي يمكنها من منافسة تونس والتي تحتل المرتبة 54 عالميًا بـ 4 نقاط والأول على مستوى دول شمال افريقيا والثانية إفريقيا بعد "موريشيوس" (Mauritius)[22] ، وما يحسب للجزائر في هذا المعيار الثاني أنها تمتلك ميزة تنافسية مكنتها من احتلال مركز متقدم عالميًا، ويتعلق الأمر بمؤشر تنافسية الأسعار في قطاع السياحة الذي يحتل المرتبة 35 عالميًا، ما يساهم في جذب السياح الأجانب للجزائر، ومن تحسين مرتبتها على مستوى المؤشر العام لتنافسية السياحة والسفر، وهذا في حالة البقاء أسعار المنتجات وكذا سعر صرف العملة على حاله، كما أن مؤشر تنافسية الأسعار لا يكفي وحده لتحسين المركز العالمي ما لم يتم النهوض بباقي المؤشرات على مستوى جميع المعايير الفرعية.

ج) المعيار الثالث: الموارد البشرية والثقافية والطبيعية

يتكون هذا المعيار من أربعة مؤشرات احتلت بهم الجزائر مركزًا تنافسيًا متأخرا، ليس فقط على المستوى العالمي المرتبة 116 ، بل حتى على المستوى الإقليمي، المرتبة 22 إفريقيًا، والمرتبة 4 بالنسبة لدول شمال إفريقيا[23]، فبالرغم من امتلاك الجزائر للموارد البشرية والطبيعية والتنوع الثقافي الهائل؛ إلا أن قطاع السياحة طبقًا لهذا المعيار، لايزال بعيدًا عن جو المنافسة ويحتاج إلى الكثير من الرعاية والاهتمام بهدف احتلال مركزًا تنافسيًا على الأقل على المستوى الإقليمي.

أما على صعيد الدولة المقارنة، فإن تونس تتقدم على الجزائر بفارق 57 مرتبة، ما يبين أن تونس لديها اهتمام بمواردها الطبيعة والبشرية والثقافية، فتونس متقدمة على الجزائر بالفارق الحاصل على مستوى الرأس المال البشري وكذا مدى قابلية المجتمع للسياحة.

وعلى العموم ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، فإن الجزائر ليس لديها أي مؤشر تحتل به مركز تنافسي عالمي أو حتى إقليمي فيما عدا مؤشر تنافسية أسعار قطاع السياحة، وعليه فإنه على الجزائر العمل من أجل النهوض بقطاع السياحة وتطويره وتحسينه، وأن تستفيد من المؤشرات التي لديها فيها ميزة نسبية كالموارد الطبيعية والبشرية والثقافية، وأن تستغل ذلك المؤشر الذي تحتل فيه مركزًا متقدما خصوصًا مع الأوضاع العالمية الراهنة وما تشهده من أزمات، بهدف جذب السياح الأقل إنفاقًا؛ كما أن الميزة النسبية وحدها لا تكفي بل يجب العمل على تطوير هذه الميزة النسبية بوسائل الاتصالات التكنولوجية الحديثة حتي تحقق الجزائر ميزة تنافسية لقطاعها السياحي.

الخلاصة:

لا زالت الصناعة السياحة في الجزائر لا تساهم إلا بالقسط القليل في التنمية الاقتصادية وهو ما وضحه مؤشر قياس التنافسية، كما المرتبة التي تحتلها ضمن مؤشر قياس التنافسية تعتبر متأخرة ليس فقط على المستوى العالمي بل حتى على مستوى الدول المجاورة، حيث أن الصناعة السياحية بالجزائر غير قادرة على جذب السياح الأجانب ولا حتى السياح المحليين، وما يمكن أن نخرج به من نتائج وتوصيات نوردها في الآتي:

أ) النتائـج:

1- الصناعة السياحية تسمح بخلق تنويع اقتصادي، وذلك من خلال زيادة نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلى الإجمالي، ما يوفر بديل للمورد الناضب (النفط).

2- لا تزال تنافسية قطاع السياحة بالجزائر ضعيفة، والتي جعلتها غير قادرة على المنافسة حتى على المستوى الإقليم.

3- ضعف وسائل الاتصال الحديثة والخدمات الالكترونية كالخدمات المصرفية وغيرها، مما يؤثر سلبًا على الصناعة السياحية، وجاذبية السياح الأجانب إليها.

4- البنى التحتية بمختلف أنواعها ضعيفة ، على الرغم من المشاريع الطموحة المعلنة والمقرر إنجازها.

5- يسمح مؤشر تنافسية السياحة والسفر بإعطاء نظرة حول تنافسية قطاع السياحة للدولة، ويمكنها من مراجعة تنافسيتها، مما يؤدي إلى الوقوف على مواقع ضعف تنافسية الصناعة السياحية، ومقارنتها بالدول المنافسة.

6- تمتلك الجزائر ميزة نسبية في بعض المؤشرات، وهذا ما يعطي دفعة لصناعة السياحية بامتلاك ميزة تنافسية.

ب) التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي بالجزائر، من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بهذا القطاع واحتلال مركز تنافسي على المستوي الإقليم، وهذا على المدى القصير والمتوسط الأجل.

2- العمل على تحسين مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير بيئة ومناخ ملائم، سواء من ناحية جذب السياح الأجانب، أو بالنسبة لتشجيع المستثمرين الأجانب لاستثمار بالجزائر، ما يساعد الصناعة السياحية من الاستفادة من هذا الأخير، وتطوير قطاع السياحة وتنافسيته.

3- ضرورة الاهتمام أكثر بالموارد الطبيعية والثقافية والبشرية، خصوصًا وأن هناك العديد من هذه الموارد تعاني شبح الزوال، سواء بسبب الظروف الطبيعية أو بسبب الفساد .

4- الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول الرائدة، مع مراعاة الظروف المتاحة للاقتصاد الجزائري.

5- إلزامية أن يكون هناك عمل وتنسيق بالمخططات المتخذة من قبل الجزائر في إطار ترقية قطاع السياحة، مع ما يدور على مستوى العالمي وذلك من خلال التركيز والاهتمام أكثر بتلك المؤشرات ضعيفة، وزيادة دعم وتفعيل المؤشرات التي تحتل مركز تنافسي في التقرير تنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بهدف تحسين مرتبة الجزائر عالميًا.

6- تعزيز دور القطاع الخاص للنهوض بالصناعة السياحية، باعتباره شريكًا استراتيجيًا للحكومة في تعزيز تنافسية قطاع السياحة، وإعطاءه فرصة أكبر من خلال توفير له التسهيلات اللازمة المادية والمعنوية.

7- ضرورة إجراء التعديلات المناسبة للقوانين والتشريعات من أجل تحرير قطاع السياحة، مما يؤدي الى تعزيز التنافسية السياحية للجزائر وتفعيل دور الهيئات الرقابية المختصة للنهوض بالقطاع.

الهوامش والمراجع:

1) المرصد الوطني للتنافسية، تقرير بعنوان: التنافسية في الفكر الاقتصادي، سوريا، جويلية 2011، ص05.

2) المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص 06.

3) بوقرة رابح وجعيجع نبيلة، مداخلة بعنوان: أثر استراتيجية التنويع على تنافسية مؤسسة " CONDOR"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، يومي 8 و 9 نوفمبر 2010، ص 07.

4) معهد العربي للتخطيط "API"، التنافسية وتجربة الأردن، ص 03، على الرابط الإلكتروني: www.arab-api.org/jodep/products/.../wps0004.pdf، اطلاع يوم 2012/08/23.

4) جاج عبد الرؤوف، رسالة ماجستير بعنوان: الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي، جامعة 20 أوت بسكيكدة، السنة الجامعية 2006-2007، ص 09.

5) سامية لحلول، أطروحة دكتوراة بعنوان: التسويق والمزايا التنافسية – دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر–، جامعة الحاج لخضر بباتنة، السنة الجامعية 2007-2008، ص 65.

6) المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص 04.

7) المعهد العربي للتخطيط "API"، تقرير التنافسية العربية 2006، الكويت، ص 136، على الرابط الكتروني التالي: http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2006.htm، اطلاع يوم 2012/08/24.

8) محمد محجوب الحداد، مداخلة بعنوان: تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، يومي 8 و9 نوفمبر 2010، ص 03.

(*): أصبح عدد الدول المشاركة في تقرير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2011، 139 دولة قبل هذه السنة كانت عدد الدول المشاركة أقل.

9) محمد محجوب الحداد، مرجع سابق، ص 11.

10) مرصد التنافسية الوطني، تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر لعام 2007، الأردن، ص ص 1-2، على الرابط الكتروني: www.jnco.gov.jo/static/pdf/studies_travel.pdf، اطلاع يوم:2012/08/27.

11) وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة "م.ت.ت.س SDAT 2025"، الجزائر، جانفي 2008، ص ص 15-16.

12) محمد محجوب الحداد، مرجع سابق، ص 04.

13) محمد محجوب الحداد، مرجع سابق، ص 04.

14) محمد محجوب الحداد، مرجع سابق، ص ص 4-5.

15) نور الدين شارف ونصر الدين بوعمامة، مداخلة بعنوان: ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، أيام 07-08 أفريل 2008، ص ص 7-8.

16) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص 16.

17) هواري معراج و محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري-، مجلة الباحث، العدد 2004/01، جامعة ورقلة، ص 24.

18) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص 16.

19) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 13-15.

20) The Africa Competitiveness Report 2011, op cit, p 91.

21) The Africa Competitiveness Report 2011, op cit, p 94.

22) The Africa Competitiveness Report 2011, op cit, p 95.

23) The Africa Competitiveness Report 2011, op cit, p 96.

الملاحـق:

الملحق (01): تنوع منجمي وثقافي

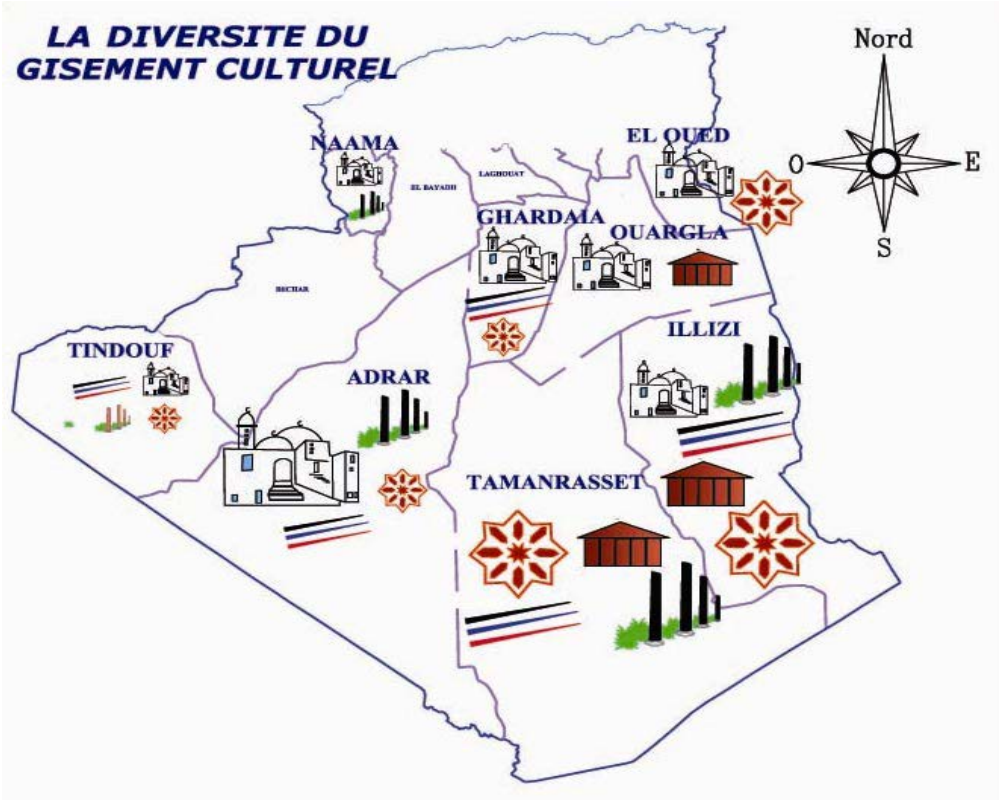

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص 41.

الملحق(02): خريطة التجهيزات والأنشطة السياحية

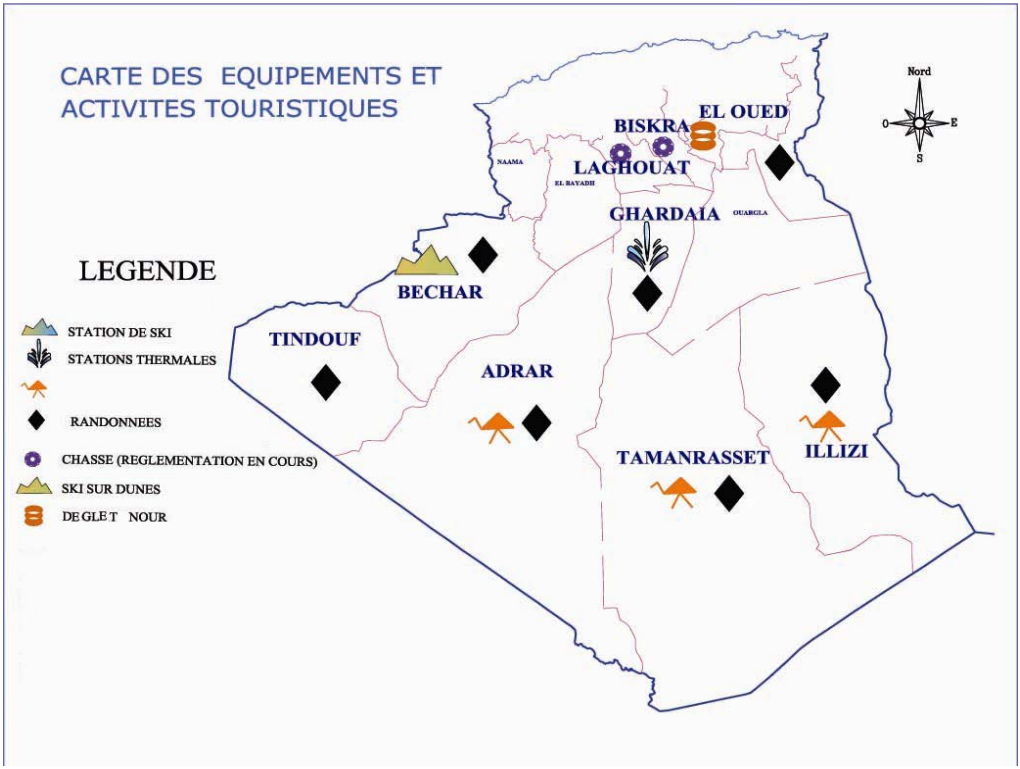

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص 43.

الملحق (**03**): السياحة العالمية محرك للنمو الاقتصادي الشامل

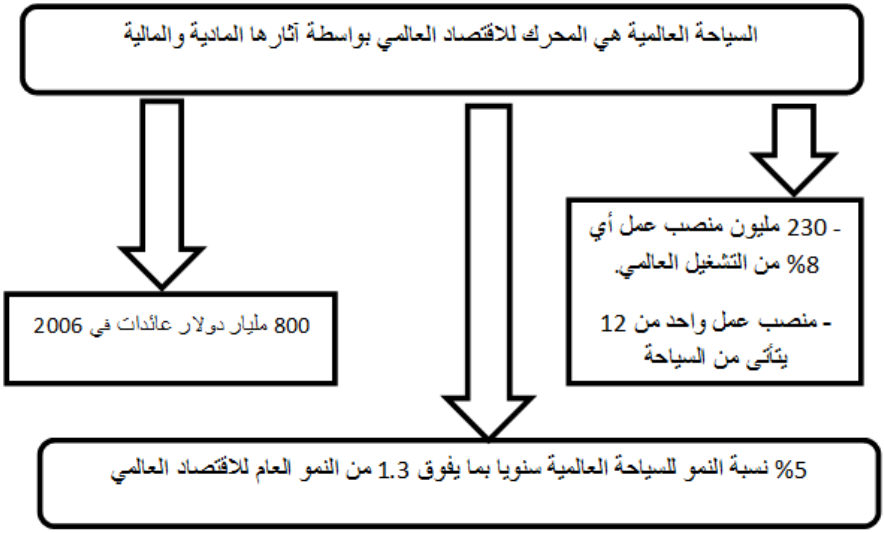

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص 29.